مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

الطريق الإلكتروني....، آلية مستحدثة للمحامي في قانون الإجراءات الجزائية

The electronic method....,as an innovative device for lawyers in the Code of Criminal Procedure

ط. د. بن طيبة شفيق *
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر البحث: السيادة والعولمة
جامعة يحي فارس، المدية(الجزائر)
bentiba.chafik@univ-medea.dz

أ. د. صفاي العيد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة يحي فارس، المدية(لجزائر)
laidseffai@univ-medea.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023-01-28 **تاريخ قبول المقال:** 2024-01-12 **تاريخ نشر المقال:**2024-01-20

الملخص:
يعتبر الطريق الإلكتروني للمحامي في قانون الإجراءات الجزائية حتمية فرضها المشرع الجزائري من خلال تبنيه لفكرة عصرنة العدالة ورقمنة إجراءات التقاضي في المسائل الجزائية، وآلية حديثة ومتطورة لمهنة المحاماة، تتحول رقميا بموجبها أغلب مهام المحامي التقليدية إلى مهام رقمية تتخذ الوسائل الإلكترونية أداة لها، لتفرض بذلك على المحامي مجموعة من الالتزامات الإلكترونية وجملة من الحقوق في الأوساط الرقمية.
الكلمات المفتاحية: المحامي الجزائي، عصرنة العدالة، التقاضي الإلكتروني.

Abstract:

The electronic path of the lawyer is an inevitability imposed by the Algerian legislator in the Code of Criminal Procedure. Its adoption was based on the idea of modernizing justice and digitizing contentious procedures in criminal matters. This is a modern mechanism for the lawyer profession, where most of the traditional tasks of the lawyer are transformed into digital tasks by using the electronic means. Thus, it imposes to the lawyer a set of electronic obligations and rights in digital media.

Key words: criminal lawyer, modernization of justice, electronic litigation

***المؤلف المرسل**

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

-المقدمة:

أدى التطور التكنولوجي في العالم المعاصر لاسيما في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى استحداث منظومة قضائية معلوماتية متمايزة بكل أطرافها، وهذا من خلال استخدام الوسائل الالكترونية والوسائط الرقمية في مختلف إجراءات التقاضى الجنائي.

وعلى غرار تداعيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أجهزة القضاء الجزائي الجزائري، لم تكن مهنة المحاماة بمعزل عن هذه التداعيات على اعتبار أنها تمثل جهة معاونة للجهاز القضائي في تحقيق العدالة الجزائية من ناحية، والمشاركة في مختلف إجراءات التقاضي الجزائي من ناحية ثانية، بحيث تأثرت هي الأخرى بعصرنة المشرع الجزائري للعدالة في المسائل الجزائية بموجب قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، والأمر 15-02 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم.

من هنا تظهر أهمية موضوع هذه الورقة البحثية، والتى تتعلق بتبيان مفهوم الطريق الإلكتروني المستحدث الذي أوجده لنا المشرع الجزائري للمحامى في ظل التقاضى الجنائي الإلكتروني، وتداعيات ذلك الطريق الحديث والمتطور على المركز القانوني للمحامى، سواء تعلق الأمر بتحمله لجملة من الالتزامات الإلكترونية أو اكتسابه لمجموعة من الحقوق الرقمية.

بناء عليه نتساءل ضمن اشكالية هذه الورقة البحثية حول : **ما مدى تداعيات إجراءات التقاضي الجنائي الإلكتروني على المحامي الجزائري ومركزه القانوني؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية يتطلب الأمر الاعتماد على المنهج الوصفى والتحليلى، وذلك من خلال وصف مختلف المفاهيم المرتبطة بالطريق الالكتروني للمحامي كآلية حديثة ومستجدة في القانون الجزائري بوجه عام وقانون الإجراءات الجزائية بوجه خاص، إضافة إلى تحليل مختلف النصوص القانونية المتعلقة بهذا الشأن.

ويتعلق ذلك بكل من قانون تنظيم المحاماة رقم17-03، وقانون عصرنة العدالة رقم 15-03 والأمر رقم15-02 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم.

ويتطلب البحث في ذلك تقسيم هذه الورقة البحثية كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الطريق الإلكتروني للمحامى.

المطلب الأول: تعريف الطريق الإلكتروني للمحامى.

المطلب الثاني: المهام الإلكترونية للمحامى.

المبحث الثاني: واجبات وحقوق المحامى الإلكترونية.

المطلب الأول: الواجبات الإلكترونية للمحامى.

المطلب الثاني: الحقوق الإلكترونية للمحامى.

Journal OF LEGAL STUDIES (Class C) - مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

المبحث الأول: مفهوم الطريق الإلكتروني للمحامي

نصت المادة 2/175 من الدستور الجزائري على أنه: { الحق في الدفاع مضمون في القضايا الجزائية}، الأمر الذي يجعل الحق في الدفاع في المسائل الجزائية يحظى بأهمية بالغة في النظام القانوني الجزائري ابتداء من صلب الوثيقة الدستورية، ويترتب على ذلك حق المتقاضي في المسائل الجزائية بالمطالبة بحقوقه أمام الجهات القضائية بنفسه، أو من خلال الاستعانة بمحامي[1].

إذ يعتبر حق الاستعانة بمحامي من بين الحقوق الوليدة عن حقه في الدفاع أمام الجهات القضائية[2]، بحيث يلعب المحامي دورا هام وأكثر فاعلية في مجال سير إجراءات الدعوى العمومية بحكم خبرته واطلاعه وتأهيله، خلافا للمتقاضين الذين تخفى عليهم العديد من الأحكام القانونية المتعلقة بسير عملية التقاضي وإجراءاته[3]، خاصة في ظل إلكترونية إجراءات التقاضي في الوسائط الرقمية[4]، وهو ما يعرف بالتقاضي عن بعد أو التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية[5] وهو نفسه النظام الذي سعت الجزائر لمواكبته من خلال قانون عصرنة العدالة رقم 15-03، هذا الأخير الذي جاء لإنشاء نظام معلوماتي للقضاء الجنائي يتم من خلاله الاستغناء عن التبادل الورقي

[1]- مرسوم رئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442هـ، الموافق لـ30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة2020، الجريدة الرسمية، العدد 82.

[2]- مهديد هجيرة، الاستعانة بمحامي في مرحلة التحريات الأولية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، المجلد03، العدد06، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، السنة2019، ص251.

[3]- الصائغ محمد بن إبراهيم، دور المحامي في التقاضي، مجل العدل، سلسلة نحو ثقافة قضائية، بدون مجلد، العدد02، وزارة العدل، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، السنة2009، ص09.

[4]- عوض أمل فوزي أحمد، استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، السنة2022، ص06.

[5]-الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد08، العدد01، جامعة بابل للعلوم القانونية، العراق، السنة2016، ص286.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

للمعطيات القضائية والحضور الفعلي للدفاع في مختلف إجراءات سير الدعوى الجزائية الحضورية في مرحلتي التحقيق والمحاكمة[6].

من هنا يظهر مفهوم الطريق الإلكتروني للمحامي كآلية حديثة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، انتجتها مساعي المشرع الجزائري في إطار عصرنة العدالة الجزائرية بوجه عام والقضاء الجزائي الجزائري بوجه خاص، وللبحث أكثر حول مفهوم هذا الأخير يقسم المبحث الأول على مطلبين، أما المطلب الأول يخصص لمعرفة تعريف الطريق الإلكتروني للمحامي، بينما المطلب الثاني يتطرق إلى وسائل الطريق الإلكتروني للمحامي.

المطلب الأول: تعريف الطريق الإلكتروني للمحامي

تستلزم فكرة التقاضي الإلكتروني التحول الرقمي للإجراءات القضائية التقليدية التي يباشرها المحامي في الدعوى القضائية بوجه عام، وذلك باستخدامه لمجموعة من الوسائل الإلكترونية المتطورة لأداء أعماله كبديل مستحدث عن الوسائل التقليدية.[7]

في هذا الإطار تتباين الدلالات اللغوية في تعريف الطريق الإلكتروني للمحامي، ففي اللغة يعود لفظ المحامي إلى اسم فاعل من حامى، ومفرده مُحامٍ ومؤنثه محامية، والحامي في اللغة العربية هو المدافع عن الحقوق المتقاضين أمام المحاكم، ومصدره كلمة المحاماة، وتعرف على أنها مهنة للدفاع عن حقوق المتقاضين[8]، أما بالنسبة لكلمة الإلكتروني فهو لفظ مأخوذ من كلمة إنجليزية وهي الإلكترون، ويقصد بها الشحنة الكهربائية الدقيقة جدا والدائمة الحركة حول جسم النواة الذي يمثل جزءا من الذرة، وفي المعجم الوسيط هو دقيقة ذات شحن كهربائية سالبة[9]، بينما يشير لفظ الطريق إلى

---

[6]-لعموري سعيدة، مهني وردة، مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، المجلد01، العدد03، جامعة بوشعيب بلحاج عين تموشنت، الجزائر، السنة2021، ص289.

[7]-خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، السنة2020، ص14،13.

[8]- أحمد مختار عمر، المعجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، السنة2008، ص،569، 570.

[9]- عبد الوهاب بن محمد بن إبراهيم الدايل، التحقيق الإلكتروني في الدعوى الجزائية، رسالة ماجستير في القانون والشريعة، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة2018، ص09.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

المسلك أو السبيل الذي يلجأ إليه الناس، وجمعه طرق أو طرقات، فيقال مسلك الطائفة أو مسارها، أو يقال طرق الطعن أي السبيل القضائي الذي يلجأ إليه المحكوم عليه لإعادة النظر في الحكم[10]، ومن يستفاد من ذلك أن معنى الطريق الإلكتروني للمحامي في اللغة يشير إلى ذلك السبيل الذي يسلكه المحامي للدفاع عن حقوق موكليه باستخدام أدوات إلكترونية.

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي نجد أن المشرع الجزائري قد اكتفى في قانون تنظيم مهنة المحاماة بتعريف مهنة المحاماة دون إعطاء تعريف للمحامي، وعرفها على أنها مهنة مستقلة وحرة تعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع، كما تساهم في تحقيق العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون، ليترك بذلك المشرع الجزائري المجال واسعا للفقه القانوني للتعريف بالمحامي[11].

الأمر نفسه الذي ينطبق على الطريق الإلكتروني، حيث اكتفى المشرع الجزائري بالإشارة إلى هذا الطريق المستحدث بموجب القانون رقم15-03 المتعلق بعصرنة العدالة الجزائرية، ليصبح بذلك الفقه السبيل الوحيد للتعريف بالطريق الإلكتروني للمحامي[12].

وفي هذا الصدد يعرف الفقه القانوني المحامي على أنه كل مقيد في جدول نقابة المحامين ويهتم بالدفاع عن موكليه، كما عرفته أيضا دائرة المعارف البريطانية بأنه الشخص الذي منحته الدولة حقوقا وامتيازات خاصة في إدارة القضاء[13]، أما بالنسبة للطريق الإلكتروني للمحامي فقد أشار إليه الدكتور خالد حسن أحمد لطفي على أنه ذلك الطريق الذي يفرض على المحامي أن يكون فيه مؤهلا لمباشرة الإجراءات القضائية عبر

[10]-الموقع الإلكتروني: https://vu.fr/faedG ، يوم الإطلاع:09-12-2023، ساعة الإطلاع:19:00سا.

[11]- قانون رقم 13-07، المؤرخ في 24 ذي الحجة عام1434، الموافق لـ 29 أكتوبر سنة2013، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الجريدة الرسمية، العدد55.

[12]- قانون رقم 15-03، المؤرخ في 11ربيع الأول عام 1436، الموافق لـ01نوفمبر سنة2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد06.

[13] -حواسي محمد لمين، اتجاهات المحامي الجزائري نحو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في جنوح الأحداث، رسالة ماجستير في علم الاجتماع القانوني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية2012-2013، ص11.

Journal OF LEGAL STUDIES (Class C) - مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

الوسائل الإلكترونية المتطورة وتقنيات الحوسبة الحديثة ويكون له الحق في تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الإلكترونية[14].

هذا ويتميز الطريق الإلكتروني للمحامي عن العديد من المصطلحات المشابهة له من حيث أداته وأداءه، ويختلف في ذلك الطريق الالكتروني للمحامي عن الطريق التقليدي للمحامي من خلال الأدوات الإلكترونية المستخدمة من قبله والتقنيات التكنولوجية الحديثة في مباشرة مهامه بما تفرضه فكرة التقاضي عن بعد[15]، ذلك الأمر الذي ينعكس على نوعية أداء المحامي الذي يتسم بالسرعة والدقة والاقتصاد في الجهد المادي والبدني خلافا لنظيره التقليدي[16]، الأمر نفسه الذي ينطبق على ما يعرف بالمحامي الآلي أو المحامي الروبوت، والذي يعتبر نتاجا لعملية اعتماد تقنية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات بدون تدخل العنصر البشري، على غرار المحامي الروبوت ليزا(LISA) والمحامي الروبوت دو وت باي(DONOTPAY) كأول محاميين آليين في العالم[17]، مما يجعل حلول الآلة أو التقنية في مكان المحامي البشري ينتقص من أداء هذه الأخيرة، كون أن العقل الاصطناعي ليس بوسعه الحلول مكان الذكاء البشري والقيام بعمليات استدلالية تماثل الاستدلال الإنساني القائم على ثقافة ووعي في المجال القانوني[18].

ويستفاد من ذلك؛ أن الطريق الإلكتروني للمحامي هو ذلك السبيل أو الوسيلة التي يسلكها المحامي في إطار أداء أعماله، وذلك من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية والتنقية الحديثة في مختلف أعماله كآليات مستحدثة لا تعرفها الطرق التقليدية في الأعمال والخدمات.

---

[14]- خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص71.

[15]-الحصاوي مروى السيد، وسائل التقاضي الإلكتروني وحجية إجراءاته في ظل جائحة كورونا المستجد- دراسة مقارنة، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد02، العدد01، كلية الحقوق جامعة المسيلة، الجزائر، السنة2021، ص16.

[16]- عوض أمل فوزي أحمد، المرجع السابق، ص12، 14، 19.

[17]-الأسيوطي أيمن محمد سيد مصطفى، أثر تقنية الذكاء الاصطناعي على القانون، كتاب جماعي، أثر التطور التكنولوجي على القانون، معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث، جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين، السنة 2021، ص378.

[18]- الصاوي عبد الله عبد الحي، تكنولوجيا القضاء وتطوير إجراءات التقاضي المدني-دراسة تحليلية في القانون المصري والإماراتي، مجلة قطاع الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، المجلد12، العدد12، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، السنة2021، ص، 721، 722، 723

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

المطلب الثاني: المهام الإلكترونية للمحامي

يلعب المحامي دورا هام في مختلف مراحل الدعوى الجزائية سواء تعلق الأمر بمرحلة جمع الاستدلالات أو ما يعرف بمرحلة البحث والتحري، أو تعلق الأمر بمرحلة التحقيق القضائي الابتدائي والنهائي المتمثل في المحاكمة الجزائية[19]، بهذا تتمثل المهمة الرئيسية للمحامي في تمثيل الأطراف ومساعدتهم، كما يتولى الدفاع عنهم ويقدم لهم النصائح والاستشارات القانونية والقيام بأي إجراء تفرضه المهنة، وهذا طبقا لما جاءت به المادة 05 والمادة 06 من قانون رقم13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر[20].

أما بالنسبة لتمثيل المحامي لموكله عبر الطريق الإلكتروني، يسهر المحامي على تمثيل موكليه ومساعدتهم قضائيا في تسجيل الدعوى الجزائية الإلكترونية، وهي التي تشمل مجموعة الإجراءات التي تنص عليها قوانين الإجراءات الجزائية، وتباشرها النيابة العامة إلكترونيا منذ لحظة تبليغها أو علمها بوقوع الجريمة إلى غاية البت النهائي فيها من قبل المحكمة المختصة[21]، على أن يشترط في تسجيلها الولوج على الأرضية الافتراضية لوزارة العدل المخصصة لتسجيل العرائض والشكاوي الالكترونية، والمتمثلة في النيابة العامة الإلكترونية عبر الخط التالي: https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.php ، هذا الأخير يتيح للمحامي الإلكتروني إمكانية تسجيل الدعوى الجنائية الإلكترونية عبر نافذة العرائض، ليتم تدوين كل المعطيات المرتبطة بموكله وإرفاق رقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني[22].

فضلا عن ذلك يعمل المحامي بمناسبة تمثيله لموكله إلكترونيا، على استعلام الدعوى الجزائية الإلكترونية، وذلك من خلال الاطلاع على مآل القضية من خلال

---

[19]-فؤاد عبد المنعم أحمد، المركز القانوني للمحامي في النظام السعودي، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية2008، ص221، 222.

[20]- قانون رقم 13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

[21]- أمل خلف سفهان الحباشنة، القضاء الجنائي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، السنة الجامعية2019، ص، 96.

[22]- زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، النيابة العامة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد04، العدد02، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، السنة2021، ص302.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

الولوج للشباك الوطني التابع لوزارة العدل الجزائرية، هذه الخدمة التي تم الانطلاق فيها فعليا بتاريخ 28 نوفمبر سنة2022 عبر كامل المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها في كامل التراب الوطني الجزائري، بغرض اتاحة إمكانية الاطلاع على مصير القضية من قبل المحامي الإلكتروني[23]، ويكون ذلك على نفس الرابط السابق الإشارة إليه من قبل والمتعلق بالنيابة العامة الإلكترونية الجزائرية، على أن يتم الولوج لأجل الاطلاع حول التفاصيل المتعلقة بالقضية والإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها من خلال كتابة اسم المستخدم وكلمة المرور المسجلين سابقا[24].

في ذات السياق يمكن للمحامي أن يسحب إلكترونيا الأحكام القضائية الخاصة بالدعوى الجزائية الالكترونية، وذلك من خلال الولوج عبر الشباك الوطني الإلكتروني الجزائري الذي يتيح إمكانية سحب الأحكام القضائية الإلكترونية عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://portail.mjustice.dz/، ويشترط ذلك توثيق المحامي الإلكتروني لحسابه عن طريق تقربه من أمانة الضبط التابعة لأي جهة قضائية مرفقا ببطاقته المهنية ورقم هاتفه المحمول، ليتلقى بعد ذلك في أجل أقصاه 48سا رسالة نصية(SMS) بها اسم المستخدم وكلمة المرور لتمكينه من الحصول على نسخة من الحكم القضائي بصيغة(PDF)[25].

كما يشمل أيضا تمثيل المحامي لموكله الكترونيا، مرافعته عنه أثناء المحاكمة الجزائية عن بعد، لاسيما بعدما أصبح المشرع الجزائري يتيح إمكانية مباشرة الإجراءات القضائية والمحاكمة عن بعد في المادة الجزائية عن طريق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، وذلك ابتداء من قانون عصرنة العدالة رقم15-03[26]، هذه الأخيرة التي تعرف على أنها تلك المحاكمة الإلكترونية التي تتم باستخدام وسائل الإلكترونية الحديثة المرئية منها والمسموعة، والتي تعتمد على تقنية الفيديوكونفارنس (VIDEO CONFERENCE) كإحدى أكثر الوسائل الإلكترونية المرئية والمسموعة شيوعا في مباشرة المحاكمات الجزائية عن بعد[27].

---

[23]- الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz/ar ، تاريخ الاطلاع: 05-01-2023، ساعة الاطلاع: 16:46 سا.

[24]- زعزوعة نجاة، ليلي بن قلة ليلي، المرجع السابق، ص302، 303.

[25]- الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz/ar ، المرجع السابق.

[26]- قانون رقم 15-03، يتعلق بعصرنة العدالة، المرجع السابق.

[27]- أمل خلف سفهان الحباشنة ،ص247، 250.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

في هذا الإطار اشترط القانون رقم 20-04 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بموجب المادة441مكرر مجموعة من الشروط الضرورية لمباشرة المحاكمات الجزائية عن بعد، والتي تشمل ضرورة احترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية والتي تتضمن ضمانات المحاكمة الجزائية العادلة، إضافة إلى ضرورة تأمين سرية المراسلات المرئية والمسموعة في إطار هذه المحاكمة مع ضرورة تسجيل كافة التصريحات على دعامة إلكترونية آمنة[28]، من هنا يكون للمحامي أن يبدي طلباته ودفوعه كتابة أو شفاهية في إطار المحاكمة عن بعد، وهي المرافعة التي يستخدم من خلالها المحامي تقنية الاتصال المرئي والمسموع لإبداء مرافعته عبر شاشة رقمية تجمع بين الخصوم والقضاة بما يتماشى مع فكرة المحاكمة الجزائية عن بعد والكترونية التقاضي الجزائي[29]، وللمحامي في هذا المقام أن يترافع إلكترونيا عن موكله من مكان المحكمة المختصة أو برفقته بالمؤسسات العقابية[30].

ويتضح مما تقدم؛ أن دور المحامي في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري هو نفسه من حيث المهام الموكلة إليه في الدفاع عن موكليه والمنصوص عليها في قانون تنظيم المحاماة الجزائري، إلا أنه يختلف من حيث أدوات ووسائل القيام بمهمته، والتي ترتكز أساسا في الطريق الإلكتروني للمحامي على استخدام الوسائل التقنية الحديثة والأدوات الإلكترونية في أعمال المحامي، وذلك خلافا للوسائل التقليدية التي يسلكها المحامي في طريقه التقليدي.

المبحث الثاني: واجبات وحقوق المحامي الإلكترونية

تضمن قانون تنظيم المحاماة الجزائري في الباب الثاني تحت عنوان مهام المحامي وواجباته وحقوقه وحالات التنافي مجموعة من حقوق وواجبات المحامي، وخصص الفصل الثاني تحت عنوان الواجبات إلى مجموعة الواجبات التي يلتزم باحترامها المحامي في مباشرة مهامه، بينما تطرق الفصل الثالث بعنوان الحقوق مجموعة الحقوق التي يتمتع بها هذا الأخير في مزاولة مهنته في الدفاع[31].

---

[28]- تومي يحي، المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر الوسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، المجلد07، العدد02، كلية الحقوق جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، السنة2021، ص259، 260.

[29]- أمل فوزي أحمد عوض، المرجع السابق، ص117، 118.

[30]- تومي يحي، المرجع السابق، ص251.

[31]-قانون رقم13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

بناء عليه وبغرض البحث في أهم الواجبات والحقوق التي يحظى بها المحامي عبر الطريق الإلكتروني في النظام القانوني الجزائري، وذلك بمراعاة الواجبات والحقوق التي ترتبط بالمحامي التقليدي المنصوص عليها في قانون رقم13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، يقسم المبحث الثاني على مطلبين، أما المطلب الأول يخصص الواجبات الإلكترونية للمحامي، بينما المطلب الثاني يتضمن الحقوق الإلكترونية للمحامي.

المطلب الأول: الواجبات الإلكترونية للمحامي

يقع على عاتق المحامي العديد من الالتزامات في إطار ممارسة مهنته، وذلك من خلال الالتزام بمختلف النصوص قانونية المنظمة للمهنة والتشريعات القضائية المعمول بها في الدولة[32]، وفي هذا الصدد نصت المادة 09 من قانون تنظيم مهنة المحاماة الجزائري على ضرورة التزام المحامي بالقوانين والأنظمة التي تفرضها عليه المهنة، إضافة إلى وجوب تحسين مداركه باستمرار ومتابعة البرامج التكوينية في إطار ممارسة مهنته على أكمل وجه[33].

ويتضمن التزام المحامي في إطار ممارسته لمهنته ضرورة التزامه بالقوانين النموذجية للتقاضي الإلكتروني، ويشمل ذلك قانون عصرنة العدالة رقم05-13، الذي يمثل أول قانون نموذجي يتيح رقمنة إجراءات التقاضي من خلال استحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل أو شباك وطني إلكتروني، بالإضافة إلكترونية إجراءات التقاضي سواء تعلق بالتبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات القضائية باستعمال وسائل الاتصال والإعلام الإلكترونية والحديثة أو المحاكمة عن بعد باستخدام تقنية المحادثة المرئية في الإجراءات القضائية[34]، وفضلا عن قانون عصرنة العدالة يقع على عاتق المحامي كذلك الالتزام بقانون الاجراءات الجزائية المساير لفكرة إجراءات التقاضي الالكتروني في المادة الجزائية هو الآخر، وهذا في صورة ما نصت عليه المادة 65 مكرر27 في شأن استخدام الوسائل التقنية بما فيها تقنية المحادثة المرئية عن بعد في سماع الشهود المخفيين الهوية[35]، التي وسعها فيما بعد المشرع الجزائري بموجب تعديل

[32]- محمد إبراهيم زيد، المحاماة في النظام القضائي للدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بدون طبعة الرياض، السنة1987، ص111، 112.

[33]-قانون 13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

[34]- قانون رقم 15-03، يتعلق بعصرنة العدالة، المرجع السابق.

[35]-الأمر رقم 15-02، المؤرخ في 7 شوال عام1436، الموافق لـ23 يوليو سنة2015، يتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد40.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

قانون الإجراءات الجزائية رقم 20-04 من خلال تخصيصه لاستخدام هذه الوسائل الكتاب الثاني مكرر، أي كتابا كاملا، وذلك تحت عنوان استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء إجراءات التحقيق والمحاكمة[36].

بناء على ذلك وتماشيا مع تكنولوجيا القضاء أو عصرنة العدالة من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية والوسائط الرقمية الحديثة في إجراءات التقاضي بداية من تسجيل الشكوى أو العريضة إلكترونيا وصولا إلى النطق بالحكم الإلكتروني[37]، يكون من واجب المحامي ضرورة الالتزام بتمكين مكتبه بمختلف تلك الوسائل الإلكترونية، إضافة إلى التزامه بتحسين مؤهلاته الإلكترونية من خلال الدورات التكوينية المتعلقة بهذا الشأن، وهذا انطلاقا من التزامه باحترام القوانين القضائية النموذجية في عملية التقاضي الإلكتروني السابق ذكرها[38]، وهو الأمر الذي يتطلب تجهيز مكتب المحامي بمختلف المعدات الإلكترونية، وهي التي تشمل مجموعة المقومات المادية والضرورية في مباشرة المحامي لمهنته عبر الطريق الإلكتروني، والتي تتمثل في مختلف الوسائل الإلكترونية المتطورة كالحاسب الآلي وبرمجيات الحوسبة أو الإنترنيت ومختلف وسائط الاتصال الإلكترونية[39].

والملاحظ في هذا السياق من خلال الرجوع إلى قانون عصرنة العدالة رقم 15-03 وإلى ما نصت عليه المادة09 منه، أن المشرع الجزائري لم يحصر الوسائل الإلكترونية المعتمدة في مجال إرسال الوثائق والإجراءات القضائية، الأمر الذي يجعل المجال الإلكتروني واسعا أمام المحامي لاستخدام مختلف الوسائل الإلكترونية المتاحة في سبيل مزاولة مهنته إلى غاية صدور التنظيم المتعلق بهذا الشأن[40]، هذا الأمر الذي من شأنه أن يخلق التزام آخر على عاتق المحامي من خلال التزامه بصفة مستمرة بمواكبة

---

[36]- الأمر رقم20-04، المؤرخ في 11محرم عام 1442، الموافق لـ30 غشت سنة2020، يتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد51.

[37]- الصاوي عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص721.

[38]-قانون رقم13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

[39]-بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ، المجلد06، العدد02، كلية الحقوق جامعة المسيلة، الجزائر، السنة2021، ص16.

[40]- قانون رقم 15-03، يتعلق بعصرنة العدالة، المرجع السابق.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

معظم المدارك العلمية المتعلقة بمهنته بغرض تأدية مهامه على أكمل وجه[41]، وذلك من خلال الحصول على دورات تكوينية مكثفة في مجال علوم الحاسب الآلي والبرامج الإلكترونية ونظم الاتصال الحديثة لتمكينه من مباشرة إجراءات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة[42].

وبالإضافة إلى واجبات المحامي تجاه مهنته، يلتزم هذا الأخير بمجموعة من الواجبات تجاه موكله، وذلك من خلال التزامه بسرية المعلومات التي تتعلق بالقضية التي استندت إليه والمحافظة على سرية التحقيق وأسرار موكله في إطار التزامه بالمحافظة على السر المهني، كما يلتزم بإرجاع مختلف الوثائق المعهودة إليه لاحقا والتي تستلزم المحافظة عليها إلكترونيا من حذف أو تخريب، وهذا طبقا لما جاء به المواد 13 و14 و18 من قانون تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر.

حيث تفرض عملية التقاضي الإلكتروني التبادل القضائي للوثائق والمستندات باستخدام مختلف الوسائل الإلكترونية عن طريق الحساب الآلي أو الوسائط الرقمية التي يوفرها هذا الأخير عبر شبكة الإنترنيت[43]، ليقع بذلك على عاتق المحامي المحافظة على سرية المستندات الإلكترونية وأسرار موكله وذلك طبقا لما جاءت به المادة 13 من قانون تنظيم المحاماة الجزائري[44]، هذه الأخيرة التي تتشابه والمستند الورقي من حيث أوجه الاستعمال ومن حيث حماية الحق في سرية وخصوصية كل منهما[45]، بينما تعرف على أنها تلك المعلومات التي يتم انشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية حديثة أو ضوئية أو بوسائل مشابهة[46]، ويستوجب للمحافظة عليها وحماية أسرار

---

[41]- المادة 2/9 :{ يجب على المحامي أن يحسن مداركه العلمية باستمرار، وهو ملزم بمتابعة البرامج التكوينية والتحلي بالمواظبة والجدية خلالها}، قانون رقم13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

[42]- الصاوي عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص762.

[43]- أمل خلف سفهان الحباشنة، المرجع السابق، ص29، 30.

[44]- المادة13:{يمنع على المحامي إبلاغ الغير بمعلومات أو وثائق تتعلق بقضية أسندت إليه.....،-ويجب عليه في كل الحالات أن يحافظ على أسرار موكله وأن يكتم السر المهني}، قانون رقم 13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

[45]-أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للمستند الإلكتروني-دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، السنة2006، ص6،7.

[46]-عمر حسين علي الديلمي، الحماية الجزائية للمستند الإلكتروني-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن، السنة2019، ص4.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

المتقاضي أو الموكل، استخدام المحامي لبرامج آمنة ونظم تشغيل خالية من الثغرات، وذلك مع الحرص على استخدام كلمات سر ورموز مؤمنة للوصول إلى تلك المعلومات الإلكترونية[47]، وفي هذا ونصت المادة 10 من قانون عصرنة العدالة السابق الذكر في ذلك على أنه:{ يجب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني، ما يأتي:

-التعريف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني،

-سلامة الوثائق المرسلة،

-أمن وسرية التراسل،...}[48].

كما يلتزم المحامي في هذا الإطار فضلا عن سرية المستندات الالكترونية القضائية بتكاملية تلك المستندات، وذلك من خلال حماية المحامي للبيانات والوثائق الإلكترونية من عمليات الحذف والتخريب[49]، الأمر الذي يسمح بإرجاع الوثائق الالكترونية المعهودة إليه من قبل موكله، وهذا طبقا لنص المادة18 من قانون تنظيم المحاماة الجزائري والتي نصت على أنه:{ يجب على المحامي إرجاع الوثائق المعهودة إليه من قبل موكله بطلب هذا الأخير}[50].

المطلب الثاني: الحقوق الالكترونية للمحامي

يحظى المحامي بالعديد من الحقوق التي تمكنه من ممارسة رسالة المحاماة على أكمل وجه وذلك إلى جانب الحقوق المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الثاني من قانون تنظيم المحاماة الجزائري، ولعل أبرز الحقوق التي يتمتع بها المحامي عبر الطريق الإلكتروني بصفة مغايرة عن الطريق التقليدي هي حصانته القضائية الإلكترونية، هذه الأخيرة التي يمكن استخلاصها من الحقوق والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المحاماة الجزائري[51].

[47]- الصاوي عبد الله عبد الحي، المرجع السابق، ص768.

[48]- قانون رقم15-03، يتعلق بعصرنة العدالة، المرجع السابق.

[49]-خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص27.

[50]- قانون رقم13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

[51]- القانون رقم 13-07، يتضمن مهنة المحاماة، المرجع السابق.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

فالحصانة اسم مأخوذ من الفعل حصَنَ، وتفيد هذا الفعل كل من معاني الحفظ والحيطة والحرز[52]، فيقال حصن المكان فهو حصين أو منيع، ويقال حصنت القرية أي أنه بني حولها، والمرأة المحصنة أي لأنها تحصنت بالزواج، وبتالي يقصد بالحصانة في اللغة المنعة، أما في اللغة الفرنسية اشتقت كلمة الحصانة من اللفظ(Immuniser) بمعنى التحصين من المرض أو من التأثيرات الضارة بصحة الإنسان[53]، أما اصطلاحا تعرف الحصانة على أنها قدرة المحامي في مواجهة المساءلة القانونية بمختلف أنواعها سواء كانت جزائية أو مدنية[54]

هذا وتعتبر الحصانة في الدفاع بالمادة الجزائية من أهم الضمانات الدستورية المقررة لحماية المركز الإجرائي للمتهم، وهي التي تمنع من تقييد تطبيق وسريان بعض النصوص والقواعد الجزائية على المحامي[55]، بينما سميت إلكترونية كون أن المتمتع بها هو المحامي المزاول لمهامه عبر الطريق الإلكتروني، وهو المحامي الممارس لمهامه باستخدام وسائل إلكترونية حديثة طبقا لمقتضيات التقاضي الإلكتروني كما سبق الإشارة إليه، وباستقراء قانون تنظيم المحاماة الجزائري يتبين لنا أن المشرع الجزائري قد كفل للمحامي حماية قانونية تامة سواء في علاقاته التي تتسم بالسرية بمناسبة قيامه بمهامه أو بعلاقته بموكله وذلك طبقا للمادة 23 و24، كما يحظى المحامي أيضا بحصانة جزائية من خلال تقييد سريان بعض النصوص القانون الجزائي الموضوعية منها والإجرائية وهذا طبقا لنص المواد2/24 و22 و26 من نفس القانون[56].

ويقصد بالحصانة الموضوعية الإلكترونية بحصانة التقاضي أمام المحاكم العادية والمختصة وكافة المحاكم التي يتاح أمامها حق الدفاع، وتنتفي بموجبها مسؤولية المحامي

[52]-علي محمد الغزاوي، القاضي الشرعي حصانته وأحكامه وسلطاته، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، السنة2019، ص153.

[53]-عادل صالح ناصر طماح، النظام القانوني للحصانة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، السنة الجامعية2011-2012، ص12.

[54]-عادل عزام سقف الحيط، حصانة المحامي-دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر.والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، السنة2015، ص،30، 31.

[55]-حلايمية سفيان، بوالقمح يوسف، حصانة الدفاع في المواد الجزائية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد03، العدد02، كلية الحقوق جامعة المسيلة، الجزائر، السنة2018، ص383.

[56]-قانون رقم13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

الجزائية من خلال تقييد بعض نصوص قانون العقوبات وإعفاءه نهائيا من العقاب[57]، ففضلا عن الحماية القانونية المكفولة للمحامي في علاقاته السرية بموكله وضمان سرية ملفاته ومراسلاته، للمحامي الحق في قبول أو رفض موكله طبقا لنص المادة 24 من قانون تنظيم مهنة المحاماة[58]، كما له أن يتمتع بحصانته الجزائية الالكترونية، وذلك من خلال إعفاءه من المسؤولية الجزائية والعقاب على أفعاله أو تصريحاته ومحرراته في إطار المناقشة أو المرافعة في الجلسة طبقا للفقرة الأخيرة من نص المادة24 من نفس القانون[59]، ليكون بذلك للمحامي في إطار مرافعته الإلكترونية عن بعد حصانة جزائية في مواجهة ما يعرف بجرائم الجلسات[60]، زيادة عن ذلك يحل المحامي محل القاضي فيما يتعلق بالعقوبات المتعلقة بإهانة قاضي أو محامي أو الاعتداء عليهما[61]، والجدير بالذكر أن إلكترونية الحصانة الموضوعية للمحامي تعود إلى تكييف جرائم الجلسات في إطار التقاضي عن بعد على أنها من الجرائم التقليدية، وذلك بالرغم من أنها ارتكبت باستخدام الأنترنيت والوسائل إلكترونية[62]، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على أفعال الاعتداء والإهانة الموجهتين للمحامي في إطار المحاكمة عن بعد.

كما يحظى المحامي كذلك في هذا الإطار بحصانة إجرائية إلكترونية في مواجهة إجراءات التحقيق والمتابعة الجزائية، وذلك من خلال تقيد بعض نصوص قانون الإجراءات الجزائية للحيلولة دون تطبيق تلك الإجراءات على هذا الأخير[63]، وفي ذلك نصت المادة 22 من قانون تنظيم المحاماة الجزائري على أنه:{ لا يمكن انتهاك حرمة مكتب المحامي، -لا يتم أي تفتيش أو حجز في مكتب المحامي إلا من قبل القاضي

[57]-حلايمية سفيان، بوالقمح يوسف، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[58]- قانون رقم13-07، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، المرجع السابق.

[59]-المرجع نفسه.

[60]-عادل عزام سقف الحيط، المرجع السابق، ص106.

[61]-المادة27 من قانون 13-07، نصت على أنه:{تطبق على إهانة محام أو الاعتداء عليه أثناء ممارسته مهنته أو بمناسبتها، العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات المتعلقة بإهانة القاضي}.

[62]- لينا جمال، الجرائم الإلكترونية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة2016، ص6.

[63]- حلايمية سفيان، بوالقمح يوسف، المرجع السابق، ص385.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

المختص بحضور النقيب أو مندوبه أو بعد إخطارهما قانونا، -تعد باطلة الإجراءات المخالفة للأحكام المنصوص عليها في هذه المادة[64].

فالتمعن في هذه المادة يظهر جليا أن المشرع الجزائري قد قيد مباشرة إجراءات التحقيق الجزائي في حق المحامي، وذلك من خلال حرمة مكتبه ومستلزمات المكتب الإلكترونية، وذلك نظرا لاستئثار هذه الأخيرة بحصانة مكتبه تجاه إجراءات التحقيق الجزائي.

لاسيما إجراءات التحقيق الإلكتروني والتي تعرف على أنها مجموعة الإجراءات الجزائية التي تتم بواسطة الوسائل الإلكترونية المتطورة في صورة إجراء التفتيش الإلكتروني للوسائل الإلكترونية[65].

ومن هنا يمكن القول أن حقوق وواجبات المحامي هي ذاتها في الطريق الإلكتروني، إلا أنها تختلف نسبيا عن حقوق وواجبات المحامي التقليدي نظرا لارتباطها الوثيق بالتقنية الحديثة، بحيث يفرض استخدام الوسائل الإلكترونية من قبل المحامي في إطار أداء مهامه مجموعة من الالتزامات والواجبات التي تستهدف ضمان أمن وسلامة وسيلة التقنية للدفاع، كما يكتسب هذا الأخير جملة من الحقوق المترتبة عن امتداد حصانته إلى الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الطريق الإلكتروني الذي يسلكه تماشيا وإلكترونية إجراءات التقاضي الجزائي في الجزائر.

الخاتمة:

لنا أن نستخلص مما تقدم طرحه في هذه الورقة البحثية، أن إلكترونية إجراءات التقاضي الجزائي في الجزائر قد تمس مختلف الأطراف التي تسعى إلى تحقيق العدالة الجزائية وهذا على غرار المحامي، بحيث تأثر هذا الأخير بتداعيات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القضاء الجزائي الجزائري على ضوء قانون عصرنة العدالة الجزائرية وقانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

إذ أصبح المحامي الجزائري في إطار إلكترونية إجراءات التقاضي الجزائي محاميا يتخذ الوسائل الإلكترونية الحديثة آلية قانونية مستحدثة لمباشرة مهمته في الدفاع عن موكله، سواء تعلق الأمر بتمثيله إلكترونيا أو الترافع الإلكتروني لصالحه عن بعد عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع، الأمر الذي أعطى تحديثا قانونيا لمركزه القانوني يتجاوز

[64]- قانون 13-07، المرجع السابق.

[65]- عبد الوهاب بن محمد بن إبراهيم الدايل، المرجع السابق، ص19، 70.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

ملامسة تلك الحدود الواقعية للحقوق والواجبات التقليدية التي عرفها المحامي الجزائري من قبل، وذلك على نحو يرتب بالضرورة مجموعة من الحقوق والواجبات الإلكترونية التي تجد العالم الافتراضي مركزا لها، سواء من خلال اكتساب المحامي حقوقا في الوسط الرقمي أو التزامه بواجباته القانونية في نفس الوسط.

ليصبح بذلك الطريق الإلكتروني للمحامي في قانون الإجراءات الجزائية آلية حديثة تعرفها مهنة المحاماة، إلا أن استخدامها يبقى مقترنا بالنظم والقوانين المتعلقة بتنظيم هذه المهنة، وهذا الذي من شأنه أن يثير العديد من الإشكالات في مجال ممارسة المحامي لمهامه في إطار إلكترونية إجراءات التقاضي الجزائي في الجزائر، والتي يمكن مواجهتها من خلال المقترحات التالية:

-ضرورة استحداث المشرع الجزائري لقانون مستقل وخاص يفصل في آليات التقاضي الجزائي الإلكتروني بوجه عام، والطريق الإلكتروني الذي يسلكه المحامي على وجه الخصوص.

-السهر على التكوين القاعدي للمحامين في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والحوسبة، على اعتبار أن الدورات التكوينية المكثفة القصيرة المدة لا تجدي نفعا في سبيل الارتقاء بمكاتب المحاماة التي تساير آفاق وتطلعات التقاضي الجزائي الإلكتروني في الجزائر.

-المصادر والمراجع:

أولا-النصوص القانونية:

1-الأمر رقم 15-02، المؤرخ في 7 شوال عام1436، الموافق لـ23 يوليو سنة2015، يتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد40.

2- الأمر رقم20-04، المؤرخ في 11محرم عام 1442، الموافق لـ30 غشت سنة2020، يتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد51.

3- قانون رقم 13-07، المؤرخ في 24 ذي الحجة عام1434، الموافق لـ 29 أكتوبر سنة2013، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الجريدة الرسمية، العدد55.

4- قانون رقم 15-03، المؤرخ في 11ربيع الأول عام 1436، الموافق لـ01نوفمبر سنة2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد.06

5- مرسوم رئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442هـ، الموافق لـ30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة2020، الجريدة الرسمية، العدد82.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 10 العدد: 01 السنة: جانفي 2024 م- رجب 1445 هـ ص: 23 - 41

ثانيا/-الكتب:

1- أحمد مختار عمر، المعجم اللغة العربية المعاصر، المجلد الأول، الطبعة الأولى، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، السنة2008.
2-أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للمستند الإلكتروني-دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، السنة.2006
4-خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، السنة2020.
5-عادل عزام سقف الحيط، حصانة المحامي-دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، السنة.2015
6-علي محمد الغزاوي، القاضي الشرعي حصانته وأحكامه وسلطاته، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، السنة2019.
7- عوض أمل فوزي أحمد، استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، السنة.2022
8- لينا جمال، الجرائم الإلكترونية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة2016.
9- محمد إبراهيم زيد، المحاماة في النظام القضائي للدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بدون طبعة، الرياض، السنة1987.

ثالثا/-الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ-أطروحات الدكتوراه:

1-أمل خلف سفهان الحباشنة، القضاء الجنائي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، السنة الجامعية.2019
3-فؤاد عبد المنعم أحمد، المركز القانوني للمحامي في النظام السعودي، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السنة الجامعية.2008
4-عادل صالح ناصر طماح، النظام القانوني للحصانة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية2011-2012.

ب-رسائل الماجستير:

1-حواسي محمد لمين، اتجاهات المحامي الجزائري نحو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في جنوح الأحداث، رسالة ماجستير في علم الاجتماع القانوني ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية2012-2013.
2- عبد الوهاب بن محمد بن إبراهيم الدايل، التحقيق الإلكتروني في الدعوى الجزائية، رسالة ماجستير في الشريعة والقانون، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة.2018
3-عمر حسين علي الديلمي، الحماية الجزائية للمستند الإلكتروني-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، السنة2019.

رابعا/-المقالات العلمية:

1-الأسيوطي أيمن محمد سيد مصطفى، أثر تقنية الذكاء الاصطناعي على القانون، كتاب جماعي، أثر التطور التكنولوجي على القانون، معهد جامعة فلسطين الأهلية للدراسات والأبحاث، جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين، السنة2021.
-الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد08، العدد01، جامعة بابل للعلوم القانونية، العراق، السنة.2016

2- الصائغ محمد بن إبراهيم، دور المحامي في التقاضي، مجلة العدل، سلسلة نحو ثقافة قضائية، بدون مجلد، العدد02، وزارة العدل السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السنة2009.
3-الحصاوي مروى السيد، وسائل التقاضي الإلكتروني وحجية إجراءاته في ظل جائحة كورونا المستجد- دراسة مقارنة، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد02، العدد01، كلية الحقوق جامعة المسيلة، الجزائر، السنة.2021
4- الصاوي عبد الله عبد الحي، تكنولوجيا القضاء وتطوير إجراءات التقاضي المدني-دراسة تحليلية في القانون المصري والإماراتي، مجلة قطاع الشريعة والقانون، المجلد12، العدد12، جامعة الأزهر، مصر، السنة2021.
5-بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد06 ، العدد02، كلية الحقوق جامعة المسيلة، الجزائر، السنة2021.
6- تومي يحي، المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر الوسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، المجلد07، العدد02، الجزائر، كلية الحقوق جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، السنة 2021.

7-حلايمية سفيان، بوالقمح يوسف، حصانة الدفاع في المواد الجزائية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد03، العدد02، كلية الحقوق جامعة المسيلة، الجزائر، السنة.2018

8-زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، النيابة العامة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد04، العدد02، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، السنة2021.
9-لعموري سعيدة، مهني وردة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد01، العدد03، جامعة بوشعيب بلحاج عين تموشنت، الجزائر، السنة2021.
10- مهديد هجيرة، الاستعانة بمحامي في مرحلة التحريات الأولية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، المجلد03، العدد06، المركز الجامعي تبيازة، الجزائر، السنة2019.

خامسا/-المواقع الإلكترونية:

1- الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz/ar ، يوم الاطلاع: 05-01-2023، ساعة الاطلاع: 16:46سا.
2- الموقع الإلكتروني:https://vu.fr/faedG ، يوم الإطلاع:09-12-2023، ساعة الإطلاع:19:00سا.